وظائف النظام السياسي

تعد الدول ظاهرة سياسية وقانونية ، و كان ظهورها نتيجة لتطور المجتمع السياسي ، وهي لم تنشأ بصورة واحدة ولم تتخذ شكلا واحدا.

وتظهر النظم السياسية في الدول ، وتتعاقب باختلاف أنواعها بأزمان وظروف معينة تتلاءم مع بداية ونهاية كل منها . وتعني النظم السياسية بمعناها التقليدي العام مختلف أنظمة الحكم التي تسود مختلف المجتمعات .

وقد حدث تطور في مفهوم النظم السياسية ، حيث كانت الى عهد قريب تعد مرادفة للأشكال التي تمارس بها السلطة (أشكال الحكومات) ، ومن ثم كانت موضوعات النظم السياسية تنحصر أساسا في الجانب الشكلي للسلطة ، أي في تحديد شكل الدولة (موحدة أو اتحادية) ، وشكل الحكومة (ملكية أو ارستقراطية أو جمهورية أو ديكتاتورية أو ديمقراطية) ، و وسائل اسناد السلطة (الوراثة أو التعيين أو الانتخاب) ، و وظائفها القانونية (التشريعية والتنفيذية والقضائية) .

أما النظم السياسية الحديثة فقد أطلقت فيها السلطة لكي تتدخل في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية . ومن ثم أصبح شكل الحكومة يعد أحد عناصر النظام السياسي وليس العنصر الوحيد . وبذلك يكون من المهم دراسة شكل الحكم ، وكذلك تحليل النظام الاجتماعي الحالي للدولة وأبعاده المستقبلية .

وعلى أساس ذلك ، تكون القواعد الدستورية التي تنظم السلطة العامة بمثابة الأداة التي تطبق الجهة القابضة على السلطة (الحاكم او الحكام) بها فلسفتها الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والأمنية والسياسية ، سواء أكانت في ظل النظام البرلماني أو الرئاسي أو المجلسي ، أو سواء أكانت طبيعة النظام ديمقراطية أم لا .

لقد تطورت عناصر النظام السياسي كافة ، واصبح يمثل الدولة –التي اصبحت تتمتع بالشخصية القانونية –في علاقاتها ازاء مواطنيها وسكانها في جميع المجالات ، كما يمثلها في علاقاتها الدولية . واصبحت السلطة السياسية في معظم دول العالم بتناول جميع المواطنين وكياناتهم السياسية عن طريق الانتخاب . وصار هنالك فصل بين الشخص المسؤول والسلطة التي يمارسها وفق القانون ، ومن ثم خضوعه للمسائلة ، فحيث توجد السلطة توجد المسؤولية ، والتي صار تداولها سلميا ودوريا بين اكثر من جهة سياسية .

وأدت تلك التطورات الهامة الى ظهور العديد من المؤسسات الهامة والمؤثرة في النظام السياسي كالأحزاب السياسية وجماعات الضغط والمصالح ومنظمات المجتمع المدني.

لقد اكتسب موضوع النظم السياسية اهمية متزايدة في الوقت الحاضر ، وذلك بسبب تزايد أعداد الدول المستقلة والتي اقامت في كل منها نظاما سياسيا ودستوريا خاصا بها ، على سبيل التجربة في بادئ الامر وصولا الى تحقيق استقرارها على نموذج نظام سياسي معين يناسبها وينسجم مع ظروفها ويكون قادرا على تلبية حاجاتها الامنية والتنموية المختلفة .

ولاشك في ان الربط بين مقرر النظم السياسية ومقرر القانون الدستوري ، تفرضها الضرورات النظرية –الفلسفية ، كما يفرضها الواقع التطبيقي –العملي ، حيث ان تحليل اي نظام دستوري في اية دولة يتطلب الالمام بمواضيع تدخل في دراسة الأنظمة السياسية ، كموضوع الدولة ، وموضوع الحكومة ، وموضوع الاحزاب السياسية ، وغيرها ... ، وذلك من اجل الوقوف على شكل الدولة التي يتم تحليل نظامها الدستوري ، و شكل الحكومة فيها ، فضلا عن معرفة طبيعة النظام السياسي المطبق وموقعه ضمن اطار تصنيف الأنظمة السياسية المعاصرة .

واذا كانت الدولة هي صاحبة السلطة السياسية ، فان الحكومة تمثل الاشخاص الذين يباشرون تلك السلطة.

يؤدي النظام السياسي الوظائف الاتية :

1-تحديد أهداف المجتمع والدولة التي تتركز في تحقيق وظائف الرفاهية والامن .

2-تعبئة طاقات المجتمع وضمان مشاركة ابنائه في تحقيق وظائف الرفاهية والامن.

3-دمج العناصر التي يتألف منها المجتمع ، او توحيدها ، لتعزيز عناصر قوة الدولة ومن ثم ضمان مصالحها وتحقيق اهدافها .

4-المطابقة بين الحياة السياسية ، كما هي ممارسة ، مع القواعد القانونية والسياسية الرسمية ، أي اضفاء المشروعية على العملية السياسية ومن ثم النظام السياسي نفسه.

5-تحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين.